

مراقبون يرصدون تأثيراً سلبياً لزيادة الضرائب في ركود بأسواق السلع على كل المستويات



الاثنين 21 أبريل 2025 11:00 م

في وقت تستهدف حكومة السيسي زيادة بنحو 31% في الحصيلة الضريبية بمشروع موازنة مصر للعام المالي المقبل: من 2.2 ترليون جنيه خلال العام 2024\2025 إلى 2.65 ترليون جنيه خلال العام 2025\2026، سيطرت حالة من الركود على أسواق الأجهزة الكهربائية خلال الفترة الراهنة، رغم موسم أعياد الفطر وأعياد الإخوة المسيحيين، وهو ما دفع شركات القطاع إلى تخفيض الأسعار بنسبة تتراوح بين 10 و20% لتنشيط حركة المبيعات.

وبحسب التجار، فإن حجم مبيعات قطاع الأجهزة الكهربائية والمنزلية يرتفع - عادةً - بنسبة تتراوح بين 50 و70% في مواسم الأعياد مثل عيد الأم وعيد الفطر وأعياد المسيحيين، ولكن ما حدث خلال العام الجاري هو تراجع كبير في عمليات البيع بسبب ارتفاع الأسعار بنحو 4 أضعاف عن معدلاتها السابقة منذ 3 سنوات على الأكثر.

وكان الأكاديمي عمار علي حسن @ammaralihassan رصد بوارا وركوداً منذ ديسمبر الماضي وقال إنه "الركود الذي لمستته بنفسه حين نزلت قبل أيام إلى محلات الميضة خلف مسجد السيدة زينب بالقاهرة، لأشتري بعض التوابل، ورحت أسأل أصحاب محلات الملابس والعطارين والعلافين وغيرهم عن حركة البيع، فعرفت منهم أن الظروف باتت قاسية، وأنهم حتى لو اضطروا إلى تخفيض هامش الربح فهذا لا يعني انتعاش البيع".

وأضاف "الجميع بلا استثناء أكدوا أن الركود هذا العام أشد مما كان في العام السابق، الذي كان أصعب مما سبقه، وهكذا، تتراجع قدرة المصريين على الشراء مع الإفقار المنظم، ووقوع التجارة في فخ الاحتكار، وزيادة الضرائب تبعاً، وعدم كفاية الدخل والرواتب عند الأغلبية إلا للطعام والشراب والدواء".

وحذر من أن "هذا الوضع يؤدي إلى بوار سلع، وإغلاق محلات، وأوفلاسها، وخروج كثيرين من سوق العمل، فتزداد الأحوال الاقتصادية صعوبة على صوبتها".

وأعتبر مراقبون أن أضعف أدوات السياسة المالية هي زيادة الإيرادات من خلال:

زيادة الضرائب

رفع الأسعار

رفع الدعم

وقال الأكاديمي د. محمد فؤاد ذلك لأنها تؤدي لزيادة الإيرادات في الأجل القصير ولكنها تعود للإنخفاض في الأجل الطوي ولأنها تخفض القوة الشرائية للأفراد وهي العامل المحفز على زيادة الاستثمارات الجديدة والتوسع في الاستثمارات الحالية وبالتالي ينخفض الاستثمار وطلب الأيدي العاملة، وبالتالي يعود الدخل القومي للإنخفاض لأن الزيادة لم تحدث من زيادة الإنتاج.

الأكاديمي ورجل الأعمال د. محمود وهبه @MahmoudNYC قال "الموازنة قدرت المصروفات بـ 4.6 تريليون جنيه.

-البيانات الأولية تشير لفائض أولي 435 مليار جنيه خلال أول 9 شهور.

-الإيرادات المستهدفة: 3.1 تريليون (منها 2.6 تريليون ضرائب).

واستطر أن الحسابات الختامية لم تُنشر بعد، ولا توجد مؤشرات واضحة حول التوافق مع الناتج المحلي المتوقع (20.4 تريليون جنيه).

وسجل وهبه ملاحظات اقتصادية على الناتج القومي أبرزها:

معدل النمو المعلن لا يتسق غالباً مع زيادات المصروفات العامة والعجز.
التوسع في التقديرات الضريبية دون توسع فعلي في الناتج يُظهر فجوة بين السياسة والواقع.
عدم وجود علاقة منطقية بين الإنفاق ونمو الناتج المحلي يثير تساؤلات حول دقة الأرقام المقدّمة دولياً.

وأوصى بـ"إصلاح تقديرات الناتج القومي لتكون واقعية وتعكس الوضع الإنتاجي الحقيقي ومراجعة تقديرات الإيرادات بما يتسق مع قدرة الدولة الاقتصادية وليس أرقاماً تجميلية.

<https://x.com/MahmoudNYC/status/1912532490541035800>